

الباب الثالث: منهجية البحث

أ. منهج البحث ونوعه

اعتمد هذا البحث منهج البحث القانوني المعياري، أو ما يُعرف بالبحث القانوني العقائدي (Doctrinal Legal Research)، وهو بحث ذو طبيعة نوعية. ويُقصد بالبحث القانوني المعياري البحث الذي يتناول القانون بوصفه مجموعة من القواعد والأحكام المتجسدة في التشريعات والقرارات والأحكام القضائية والمذاهب القانونية وآراء المتخصصين في المجال القانوني.⁶⁸ ولا يتجه هذا البحث إلى جمع البيانات الميدانية، وإنما يركّز على بحث وتحليل مختلف المصادر القانونية ذات الصلة بالإشكالية القانونية محل البحث. ويعتمد هذا البحث على البحث المكتبي (Library Research)، إذ استُمدّت جميع البيانات المستخدمة فيه من مختلف المصادر القانونية والمراجع المكتبية، المتمثلة في التشريعات والفتاوى الدينية والكتب وكتب الفقه والدوريات العلمية والمقالات والوثائق الرسمية، إلى جانب غيرها من المصادر والمراجع المكتبية ذات الصلة بموضوع البحث.

يهدف هذا البحث إلى تحليل تنظيم الحدّ الأقصى لعمر الحمل بوصفه شرطاً لإباحة الإجهاض للضحايا من جرائم العنف الجنسي، وفقاً لما نصّت عليه المادة ٤٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣ م بشأن قانون العقوبات،

⁶⁸ Rahma Fadila Novianti, "Legalitas Aborsi Akibat Perkosaan Dalam Peraturan Pemerintah Nomor 28 Tahun 2024 Perspektif Fiqih Muwazanah," 28.

كما يهدف إلى بحث الأساس المعياري لتحديد مدة الحمل بأربعة عشر أسبوعاً من منظور الفقه الإسلامي في إندونيسيا. ومن ثم، يركّز هذا البحث على بحث القواعد القانونية النافذة والمفاهيم القانونية ذات الصلة، إلى جانب الآراء الفقهية الإسلامية التي تبلورت من خلال الفتاوى وآراء المؤسسات الدينية الإسلامية في إندونيسيا.

وفي هذا البحث، استُخدمت عدة مناهج، من بينها:

١. المنهج التشريعي (Statute Approach)

اعتمد هذا البحث المنهج التشريعي (Statute Approach)، وهو أحد المناهج المعتمدة في البحث القانوني المعياري القائم على دراسة التشريعات واللوائح. ومن خلال هذا المنهج، أُجري بحثٌ معمّق في مختلف التشريعات واللوائح ذات الصلة بالإشكالية القانونية محل البحث، بهدف الوقوف على الأحكام القانونية المنظمة لها وتحليلها في ضوء موضوع البحث.

وقد انصبّ البحث على المادة ٤٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣م بشأن قانون العقوبات، إلى جانب القوانين واللوائح الأخرى ذات الصلة. وعلى الرغم من تناول هذا البحث عدداً من التشريعات واللوائح ذات العلاقة، فإن المادة ٤٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣م بشأن قانون العقوبات تظلّ محور البحث الرئيس، في حين تُستخدم النصوص

القانونية الأخرى بوصفها مصادر مساندة لفهم البناء القانوني وتطور تنظيم الحد الأقصى لعمر الحمل في القانون الوضعي الإندونيسي.

٢. المنهج المفاهيمي (Conceptual Approach)

يُطبَّق المنهج المفاهيمي من خلال بحث مختلف المفاهيم والنظريات والمذاهب القانونية الواردة في الأدبيات العلمية. ويُستخدم هذا المنهج في بناء إطار فكري لتحليل الإشكالية القانونية محل البحث، ولا سيما عند الحاجة إلى فهم أعمق لمفهوم قانوني لم تنظمه التشريعات واللوائح بصورة تفصيلية^{٦٩}.

ويُستخدم هذا المنهج في بحث المفاهيم والآراء التي يقوم عليها تحديد الحكم الشرعي للإجهاض بالنسبة إلى ضحايا العنف الجنسي، ولا سيما ما يتعلق بالحد الأقصى لعمر الحمل. ومن خلال ذلك، تُبحث أحكام تحديد عمر الحمل بأربعة عشر أسبوعًا المنصوص عليها في المادة ٤٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣م بشأن قانون العقوبات، وذلك في ضوء الفقه الإسلامي في إندونيسيا، كما يظهر في فتوى مجلس العلماء الإندونيسي، وآراء المحمدية، وقرارات لجنة البحث الفقهي (Bahtsul Masail) التابعة لنهضة العلماء.

ب. نوع المواد القانونية ومصادرها

⁶⁹ Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum (Edisi Revisi)*, Cet. 13 (Jakarta: Kencana, 2017), 177.

بوصفه بحثًا قانونيًا معياريًا، يقوم هذا البحث على المواد القانونية المستمدة من البحث المكتبي. ويشير بيتر محمود مارزكي إلى أن البحث القانوني يستخدم مصطلح «المواد القانونية» بدلاً من مصطلح «البيانات»، لأن موضوعه يتمثل في القواعد والأحكام القانونية التي يجري تحليلها للإجابة عن الإشكالية القانونية محل البحث⁷⁰. ولتيسير الفهم ومراعاة لما جرى عليه الاصطلاح في الكتابة العلمية، يُستخدم في هذا البحث مصطلح «البيانات» للدلالة على لمواد القانونية المصنفة إلى مواد قانونية أولية ومواد قانونية ثانوية، وذلك على النحو الآتي:

١. المواد القانونية الأولية

أ. القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣ م بشأن قانون العقوبات، ولا سيما المادة ٤٦٣.

ب. القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ م بشأن الصحة

ت. اللائحة الحكومية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٤ م بشأن تنفيذ القانون

رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ م بشأن الصحة.

ث. اللائحة الحكومية رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٤ م بشأن تنفيذ القانون

رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ م بشأن الصحة.

⁷⁰ Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum (Edisi Revisi)*, 181.

ج. اللائحة الوزارية للصحة رقم ٢ لسنة ٢٠٢٥ م بشأن تنظيم جهود الصحة الإنجابية.

ح. فتوى مجلس العلماء الإندونيسي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥ م بشأن الإجهاض.

خ. وثائق قرارات المحمدية وفتاواها وآرائها الرسمية المتعلقة بالحكم الشرعي للإجهاض.

د. وثائق قرارات نخضة العلماء وآرائها الرسمية المستقاة من نتائج البحث الفقهي (Bahtsul Masail) المنشورة عبر الموقع الرسمي. إضافةً إلى ذلك، تتبّع الباحث الوثائق المساندة المتصلة بتشكّل القواعد القانونية المتعلقة بالإجهاض، بما في ذلك المذكرات التمهيدية التشريعية والوثائق المتعلقة بالعملية التشريعية، وذلك في حدود ما أمكن الوصول إليه من خلال المراجع المكتبية الموثوقة.

٢. المواد القانونية الثانوية

تتمثل المواد القانونية الثانوية في المواد التي تقدّم شرحًا وتحليلًا للمواد القانونية الأولية. وتشمل المواد القانونية الثانوية المعتمدة في هذا البحث الكتب القانونية، وكتب الفقه، والدوريات العلمية، والرسائل الجامعية، والبحوث، والمقالات العلمية، وغيرها من المنشورات الأكاديمية المتعلقة بالإجهاض والعنف الجنسي والحدّ الأقصى لمدة الحمل والفقه

الإسلامي. كما استُخدمت المقالات المنشورة في موقع NU Online ،
والموقع الرسمي للمحمدية، وغيرها من المنشورات الصادرة عن المؤسسات
ذات الصلة، بوصفها مواد مساندة لفهم آراء المؤسسات محل البحث
وتتبعها، في حين أُدرجت القرارات والفتاوى التي تشكّل أساسًا لتلك
الآراء ضمن المواد القانونية الأولية متى كانت وثائق رسمية تمثل موضوعًا
مباشرًا للبحث.

ت. أسلوب جمع البيانات

اعتمد هذا البحث في جمع البيانات على البحث المكتبي
(Library Research) وقد اتّبع الباحث مجموعةً من الخطوات المنهجية
المتابعة للتحقق من صحة الوثائق والنصوص التي جُمعت، وذلك من خلال
الخطوات العملية الآتية:

١. البحث في المراجع

قام الباحث بتتبع المواد القانونية من خلال مصادر مكتبية متعددة،
شملت قواعد البيانات الرسمية للتشريعات، ومنها شبكة توثيق المعلومات

القانونية (Jaringan Dokumentasi dan Informasi

Hukum/JDIH)، والموقع الرسمي للتشريعات

(peraturan.bpk.go.id)، والمواقع الرسمية للوزارات المعنية، إضافةً إلى

قواعد بيانات الدوريات العلمية المتاحة عبر الإنترنت، مثل Google

Scholar و Garuda و Sinta، والمكتبات الرقمية، فضلاً عن الوثائق الرسمية للمؤسسات الدينية، ومنها الموقع الرسمي لمجلس العلماء الإندونيسي (MUI) ، والموقع الرسمي للمحمدية، وموقع NU Online.

٢. حصر المواد القانونية وتصنيفها

بعد العثور على المواد القانونية ذات الصلة، قام الباحث بجمعها وحصرها وتصنيفها. وقد صُنِّفت هذه المواد بحسب نوعها إلى مواد قانونية أولية ومواد قانونية ثانوية، وبحسب مجالها الموضوعي إلى القانون الوضعي الإندونيسي والفقه الإسلامي. كما صُنِّفت في ضوء التطورات التشريعية المتعلقة بتنظيم الحد الأقصى لعمر الحمل بوصفه شرطاً لإباحة الإجهاض للضحايا من جرائم العنف الجنسي.

٣. تسجيل المواد القانونية وتنظيمها منهجياً

بعد تصنيف المواد القانونية، قام الباحث بتسجيلها وترتيبها ترتيباً منهجياً وفقاً للموضوعات ذات الصلة بالبحث، ومن أبرزها : حدّ مدة الحمل، والإجهاض بالنسبة إلى ضحايا العنف الجنسي، وتنظيم الإجهاض في المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات، وآراء الفقه الإسلامي بشأن الإجهاض التي تتجلى في فتوى مجلس العلماء الإندونيسي، وآراء المحمدية، وقرارات هيئة البحث الفقهي (Bahtsul Masail)

التابعة لنهضة العلماء. وقد جرت عملية تنظيم المواد القانونية منهجيًا لتيسير تحليلها وإعداد مناقشة البحث بما يتوافق مع إشكاليات البحث.

ث. منهج تحليل المواد القانونية

تُحلَّل جميع المواد القانونية التي جُمِعت وصُنِّفت ونُظِّمت بصورة منهجية باستخدام المنهج الوصفي الكيفي القائم على الاستدلال القانوني. ويجري التحليل من خلال دراسة القواعد القانونية المتعلقة بتنظيم الحدّ الزمني لمدة الحمل بوصفه شرطًا لإجراء الإجهاض للنساء ضحايا العنف الجنسي، كما ورد في المادة ٦٣ ٤ من قانون العقوبات، وتفسيرها. ووفقًا لبيتر محمود مرزوقي، لا يعتمد البحث القانوني على التحليل الإحصائي، وإنما يقوم على الاستدلال القانوني في بناء الحجج القانونية واستخلاص النتائج التي يمكن تبريرها علميًا.^{٧١} ويعتمد هذا البحث على منهج الاستدلال الاستنباطي، وذلك من خلال الانتقال من القواعد القانونية والنظريات العامة إلى معالجة الإشكالية الأكثر تحديدًا وفقًا لموضوع البحث. وتتمثل مراحل التحليل التي أثبتت في هذا البحث فيما يأتي:

١. التفسير القانوني

⁷¹ Peter Mahmud Marzuki, *Penelitian Hukum (Edisi Revisi)*, 47–48.

فسّر الباحث الأحكام الواردة في المادة ٤٦٣ من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٣م بشأن قانون العقوبات، والأحكام الواردة في القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣م بشأن الصحة، فضلاً عن اللوائح التنفيذية المنظمة لها. واعتمد في ذلك على التفسير النظامي، بربط الأحكام الواردة في مادة قانونية بأحكام المواد الأخرى ضمن منظومة التشريعات، وعلى التفسير الغائي، من خلال استجلاء الأساس والغاية والمسوغات التي يقوم عليها تحديد مدة الحمل بأربعة عشر أسبوعاً شرطاً لإجراء الإجهاض في حالات الحمل الناتج عن العنف الجنسي.

٢. تحليل الفقه الإسلامي في إندونيسيا
يحلّل الباحث تحديد مدة الحمل بأربعة عشر أسبوعاً المنصوص عليه في المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات في ضوء الفقه الإسلامي في إندونيسيا، وذلك من خلال بحث فتوى مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥م بشأن الإجهاض، وآراء المحمدية ونخضة العلماء (NU) في حكم الإجهاض. ويهدف هذا التحليل إلى تحديد وبيان الأسس الفقهية المتعلقة بجواز الإجهاض بسبب الحمل الناتج عن العنف الجنسي، ولا سيما ما يتصل بمدة الحمل، وحالات الضرورة، وحماية الضحايا.

٣. استخلاص النتائج

في المرحلة الأخيرة، خلص الباحث إلى النتائج استنادًا إلى ما أسفر عنه تفسير الأحكام القانونية وتحليل تحديد مدة الحمل البالغة أربعة عشر أسبوعًا، المنصوص عليها في المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات، في ضوء الفقه الإسلامي في إندونيسيا. وقد صيغت هذه النتائج وفقًا للمنهج الاستنباطي، وذلك بربط الأحكام القانونية العامة بالإشكالية الخاصة محل البحث، وصولًا إلى الإجابة عن إشكالية البحث المتعلقة بتنظيم مدة الحمل المحددة بأربعة عشر أسبوعًا بالنسبة إلى ضحايا العنف الجنسي، ومدى توافق هذا التنظيم مع الفقه الإسلامي في إندونيسيا.

